

فَهْرَسْتُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة	الموضوع
	مقدمة المحقق
٥	خطبة الحاجة
٨	التعريف بكتاب الموافقات
١٢	المباحث التي أغفلوها فيما تكلموا عليه
١٦	السبب في عدم تداول الكتاب
١٩	مصادر الشاطبي وموارده في الكتاب
٢٤	مدح العلماء وثناؤهم على الكتاب
٣١	الجهود التي بذلت حول الكتاب وأثره في الدعوة الإصلاحية الحديثة
٣٣	المحور الأول: مختصراته
٣٦	الثاني: دراسات عن الكتاب ومنهج الشاطبي فيه
٤٢	الرد على (المجددين)! المعاصرين والعقلانيين وبيان افتراءاتهم على الشاطبي (ت)
٥٧	المحور الثالث: طبعات الكتاب
٥٨	تقويم الطبعات التي وقفت عليها
٦٤	تحقيق اسم الكتاب
٦٥	الأصول المعتمدة في التحقيق
٧٤	عملي في التحقيق
٧٦	ملاحظاتني على مادة المصنف الحديثية
٧٨	ملاحظاتني على تخريج الأحاديث في طبعة الشيخ دراز

٨٠	الخلاصة
٨١	ومن عملي في التحقيق أيضاً
٨١	مقارنة بين مدرسة ابن تيمية والشاطبي (ت)
٨٢	مسألة... هل اجتمع الشاطبي بابن القيم أو شيخه ابن تيمية؟
٨٤	ومن عملي في التحقيق أيضاً
٨٥	الخاتمة
٨٦	نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق

الموافقات

٣	المقدمة
٣	حال الناس قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم
٤	أهل الفترات
٤	الإجماع وعقيدة ختم النبوة
٤	الإجماع والقطع وموانع حصول القطع
٤	بعثة الأنبياء بلغة أقوامهم
٥	من فضائل النبي صلى الله عليه وسلم
٦ - ٥	الأمانة التي حملها الإنسان
٦	الأنبياء بعثوا لهداية الناس
٦	القرآن مدعو به، مدعو إليه
٧	تفاضل العلوم / أفضل العلوم
٧	الصحابة الأعلام بالأصول والمقاصد
٧	تخريج حديث: «أنا النذير العريان»
٨	مدح المؤلف كتابه
٩	استقراء المؤلف للأصول الكلية للشرع
٩	أقسام كتاب الموافقات الخمسة
	المقدمات العلمية - الأحكام - مقاصد الشرع - الأدلة الشرعية - أحكام الاجتهاد
١٠	والتقليد
١٠	تسمية الكتاب بقصة طريفة

١١ - ١٣	الحث على ترك التقليد والعادة وأمر المؤلف بالتفكير
١٣	تخريج حديث إنما «الأعمال بالنيات»
١٥	— القسم الأول: مقدمات المؤلف
١٧	المقدمة الأولى
	أصول الفقه قطعية وهي:
	الكليات المنصوصة في الأصولين والقوانين المستنبطة وهي الأدلة
١٨	إثبات ذلك بالاستقراء للأدلة الشرعية وإرجاع ذلك إلى الأصول العقلية
١٨	هل يوجد مخالفة حقيقية أو خلاف في أن أصول الفقه قطعية؟
١٨	الفرق بين أصول الفقه، وعلم أصول الفقه
١٨ - ١٩	الاستقراء طريق إثبات شرعي
١٩	الأمر للوجوب
١٩	الظن في العقل وكليات الشريعة، وبالنسبة إلى الأشخاص
١٩	العادي مع العقلي والشرعي
١٩	حكم الفرع حكم الأصل
١٨	إثبات أن المبنى على القطعي
	أولاً: أنها ترجع إلى أصول عقلية أو شرعية أو عادية وهذا معروف بالاستقراء
١٩	ثانياً: الظن لا يقبل في العقليات ولا الكليات الشرعية
٢٠	ثالثاً: لو جاز جعل الظني أصلاً في أصول الفقه جاز في أصول الدين
٢٠	معاني الضروريات والحاجيات والتحسينيات
٢١	الأحكام التي تعد ظنية إذا كانت مبنية على أصل قطعي؟
٢٢	الأصول عند الجويني
٢٢ - ٢٣	معنى حفظ الذكر
٢٣	الأصول والفرع والظن
٢٤	الرد على المصنف في مسألة قطعية الأصول
٢٤	تعريف أصول الفقه والقاعدة والأصل والفقه والأصولي والدليل الإجمالي
	المقدمة الثانية
٢٥	المقدمات العلمية في الأصول قطعية، والتعقيب على المصنف فيها

الوجوب والجواز والاستحالة من مباحث الأصول وقولهم الأمر للوجوب ليست من
الأصول ٢٥

المقدمة الثالثة ٢٦

استعمال الأدلة العقلية في الأصول مرتبط مع الأدلة النقلية ٢٧

أخبار الآحاد والتواتر المعنوي واللفظي ٢٧

معنى القطع في دلالة الألفاظ ٢٨

الظن في المقدمات والأدلة ٢٨

استقراء الأدلة نوع من التواتر ٢٨

دلالات الأخبار مبنية على مقدمات ظنية كنقل اللغات وآراء النحويين ٢٨

الاستدلال على فرضية الصلاة باستقراء الأدلة

أو بالإجماع مع اجتماع الأدلة ٢٩ - ٣٠

الضرورات الخمس ٣٠ - ٣١

أسباب اختلاف الظن ٣١

التمثيل بالصلاة وقتل النفس على أنهما من الأصول لا من الفروع باستقراء الأدلة ٣١

حكمة الزكاة والحكومات والجهاد والأطعمة المحرمة المضطر إليها ٣١ - ٣٢

فصل

إلماحة المصالح المرسلة والاستحسان ٣٢

تعريف المصالح المرسلة

جمع المصحف وترتيب الدواوين ٣٢

بيع العرايا ٣٣

تقديم الاستحسان على أصول وعمومات أخرى عند مالك والشافعي ٣٣

فصل

حجية الإجماع ظنية أم قطعية؟ ٣٥

المقدمة الرابعة

مسائل أصول الفقه لبناء فروع الفقه أو الآداب أو عوناً عليها ٣٧

علوم ليست من أصول الفقه بل هي مما يحتاج إليه فيه ٣٧

ذكر أمثلة على ذلك ٣٧

٣٩	القرآن عربي الأسلوب والخلاف في وجود كلمات أعجمية فيه
٤٠ - ٣٩	فصل: خطأ فهم النصوص بالعقل لا بطريقة الوضع
٤٠	خصال الكفارة والواجب المخير
٤٠	نقل عن حاشية المخطوط والتعقب عليه
٤١	الجمع بين الاختين
٤١ - ٤٠	مدخل الوجوب والتحريم هل هو الشرع أم العقل؟
٤١	مسائل الاعتقاد هل يبنى عليها عمل؟ ضمن أصول الفقه؟
	مسائل خصال الكفارة وإتلاف المحرمات والوطء نهار رمضان للكتابية من زوجها
٤١	القادم من السفر ضمن أحكام تكليف الكفار بالفروع
٤٣	المقدمة الخامسة
٤٣	عمل الجوارح والقلب / المسائل التي لا يبنى عليها عمل
٤٣	المباح
٤٣	النظر في آيات الله
٤٣	السؤال عن الأهلة
٤٤ - ٤٣	إتيان البيوت من أبوابها
٤٤	تخريج أحاديثها
٤٤	سبب النزول الصحيح
٤٤	السؤال عن الساعة
٤٥	ذم الأسئلة
٤٥	تخريج أحاديث أخرى في ذم الأسئلة
٤٥	قصة بقرة بني إسرائيل
٤٦ - ٤٥	تخريج حديثها
٤٦	تخريج حديث السؤال عن الحج أهو لكل عام
٤٧	النهي عن قيل وقال
٤٧	حديث جبريل في الإيمان والإسلام
٤٧	الساعة وأماراتها
٤٨	أعظم الناس جرماً وتخريج حديثه

- ٤٩ سؤال عمر عن الأبّ
- ٤٩ السؤال عن الروح
- ٥٠ حديث أن الصحابة ملوا ملة
- ٥١ حديث عمر مع صبيغ
- ٥١ تضعيف رفع القصة
- ٥٢ حديث علي مع ابن الكواء
- ٥٣ فصل عن الإمام مالك في ذم السؤال
- ٥٣ ذم السؤال بالاستدلال منها أنها شغل عما يعني
- ٥٣ الفائدة ما شهد لها الشرع بذلك
- ٥٣ ومنها أن الشارع قد بين المصالح
- ٥٣ فتنة العالم والمتعلم
- ٥٤ منها أن هذا شأن الفلاسفة - وهو مذموم
- ٥٤ فضل العلم
- ٥٤ عصمة نساء النبي صلى الله عليه وسلم من الزنا وخلاف بين اثنين من مشايخ العصر
- ٥٤ تعلم كل علم فرض كفاية
- ٥٤ السحر والطلسمات
- ٥٤ حكاية يهودي فسر آية
- ٥٥ كتاب «كتب حذر منها العلماء» فيه تحذير من كتب السحر والشعوذة المنتشرة
- ٥٥ الرد على من قال تعلم كل علم فرض كفاية
- ٥٥ السلف لم يخوضوا في العلوم التي ليس تحتها عمل
- ٥٥ قصة صبيغ
- ٥٦ الدين الإسلامي أمة أمة وهي العرب وهذه علوم ليست من علومها
- ٥٦ تخريج حديث نحن أمة أمة
- ٥٦ توضيح مناط فرض الكفاية في العلوم
- ٥٦ تعلم العرب للعلوم
- ٥٧ السحر وذمه
- ٥٧ الرد على الفريق الأول بأنه من التكلف فهم ما لا يتوقف فهم المعنى عليه

٥٧	قصة عمر مع قوله تعالى: ﴿وفاكهة وأباً﴾
٥٧	معنى الأب
٥٨	معنى التخوف في قوله ﴿أو يأخذهم علي تخوف﴾
٥٨	تخريج الأثر وكذا عزو بيت الشعر إلى مصادره وتفسيره
٥٩ - ٥٨	أهمية الشعر في تفسير القرآن
٥٩	قصة صبيغ
٥٩	علم الهيئة
٦٠	علم العدد
٦٠	الهندسة والتعديل النجومى والمنطق والضروب
٦٠	الخط بالرمل وتخريج حديثه مطولاً
٦٣ - ٦٠	الطعن في حديث في «الصحیح» بأنه زيد فيما بعد؟ الرد على من ضعف الحديث وجمعهم في سياق واحد - مختصراً؟
٦٤	التنبيه على خطأ عند الرافعي في متن الحديث
٦٤	عد الذهبي الحديث من الأحاديث المتواترة
٦٤	ذكر من هو النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يخط
٦٥	استدلالهم بآيات من القرآن على علومهم أفسد استدلال
٦٥	بل لا بد من الفهم على لسان العرب
٦٥	الاعتبار من علوم الفلاسفة
٦٦	ما يتوقف عليه مطلوب أصول الفقه
٦٧	المقدمة السادسة
٦٨	١- في المعاني الإجمالية
٦٧	نقض منطق الفلاسفة وإبطاله
٦٨	٢- في المعاني التفصيلية التي لا تليق بالجمهور
٦٨	صعوبة تفسير كلام الفلاسفة عليهم وعلى العوام
٦٩	يكفي في الإيمان التصديق
٧٠	اهتمام العرب بالمعاني
٧١	وكذلك القرآن

٧١	الأقيسة المركبة لا يفسر بها القرآن
٧٢	تكليف ما لا يطاق
٧٣	المقدمة السابعة
٧٣	العلم الشرعي وسيلة التَّعَبُّدُ لله تعالى
	الدليل الأول: العلم هو ما فاد عملاً
٧٣	علوم مساعدة للعلوم الشرعية
٧٤	الدليل الثاني: الشرع إنما جاء بالتَّعَبُّدُ
٧٤	التوحيد
٧٥	التعقيب على تفسير قتادة وتخريجه
٧٦	تخريج حديث مخالفٍ للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٧٦	تأثير الغزالي على الشاطبي
٧٧	تخريج أحاديث السؤال عن العلم
٨٢ - ٧٧	مطابقة العلم العمل
٧٧	ذكر أحاديث في العلم والعمل وتخريجها
٨٣	العلم وسيلة للعمل في طاعة الله
٨٤	هل يحصل علم وتكذيب؟
٨٤	المستشرقون كفار مع علمهم
٨٥	فصل:
٨٥	فضل العلم جملة
٨٦	فوائد العلم
٨٦	لذة العلم والقصد إلى العلم صحيح
٨٧	تعلم العلم لغير الله غير صحيح
٨٧	تخريج أحاديث في ذلك
٨٩	المقدمة الثامنة
٨٩	مراتب أهل العلم
٨٩	الأولى: الطالبون في رتبة التقليد
٨٩	الثانية: الواقفون على براهينه
٩٠	الموازنة بين علماء السلف وعلماء العصور المتأخرة

٩٠	الثالثة: المجتهدون
٩١ - ٩٠	الإيمان والحفظ عن المعاصي من فوائد العلم
٩٣	تخريج حديث نزول: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم﴾
٩٣	القلق والخوف من آثار العلم
٩٤	الرسوخ في العلم
٩٥	ذم علماء السوء
٩٦ - ٩٥	الرسوخ في العلم
٩٥	عز الدين بن عبد السلام وجهاده
٩٦ - ٩٥	أسباب تخلف الحفظ من المعاصي
٩٦	١- العناد ٢- الفتلتات في الغفلات
٩٦	معنى الجهالة
٩٧	٣- أن لا يكون من الراسخين
٩٨	حديث افتراق الأمة، تخريجه والتعقيب عليه
٩٨	كثرة الفرق
٩٩	ذم القياس
١٠٣ - ١٠٠	أحاديث رفع العلم وآثار في العمل به
١٠١	الاقتصار على الصحيح
١٠٣	علماء السوء
١٠٣	كيف يصير العلم لله
١٠٤	فصل:
١٠٥ - ١٠٤	العلم والخشية
١٠٧	المقدمة التاسعة
١٠٧	صلب وملح العلم وتفسيرها
١٠٧	صلب العلم: الأصل المعتمد
١٠٧	إفادة العلم القطعي
١٠٨	خواص هذا العلم
١٠٨	١- العموم والاطراد

١٠٩	٢- الثبوت
١١٠	٣- كون العلم حاكماً لا محكوماً عليه
١١٠	ملح العلم
١١٠	هو ما تخلف عنه شرط من الخواص السابقة
١١٠	أمثلة على تخلف الخواص
١١١	الأول: الحكم المستخرجة لما لا يعقل معناه
١١١	الطهارة والصلاة والصيام
١١٢	الثاني: التزام كيفيات في تحمل الأخبار والآثار مثل الأحاديث المسلسلة
١١٢	تخريج حديث «الراحمون يرحمهم الرحمن»
١١٣	الثالث: استخراج الحديث من طرق كثيرة دون فائدة
١١٤	قصة حمزة الكناني في ذلك
١١٤	الرابع: الرؤيا فيما لا يرجع إلى بشارة أو نذارة
١١٥	الخامس: المسائل التي ليس تحتها خلاف يبنني عليه عمل
١١٥	ذكر مسائل في النحو من اللغة
١١٦	السادس: الأشعار في تحقيق المعاني العلمية والعملية
١١٦	السابع: تثبيت المعاني بأعمال الصالحين
١١٦	معنى الصوفية وأصلها
١١٧	الثامن: كلام أهل الولاية
١١٦	التاسع: حمل بعض العلوم على بعض دون وجود ترابط بينهما مع ذكر قصة طريفة
١١٨ - ١١٩	قصة أخرى للكسائي مع أبي يوسف
١٢٠	وأخرى لابن البناء في تفسير «إن هذان لساحران»
١٢٠	الثالث: ما ليس من صلب العلم ولا من ملحه ويرجع إلى أصله بالإبطال
١٢١	عدة أهل الأهواء
١٢١	الباطنية
١٢١	كتب وعلوم حذر منها العلماء
١٢٣	فصل
١٢٣	اختلاط في صور القسمين

١٢٣	تحديث الناس بما يفهمون
١٢٤	كلمة عظيمة في ذم التقليد
١٢٥	المقدمة العاشرة
١٢٥	مقاصد العقل والنقل والعقل تابع بأدلة:
١٢٥	الأول: أنه لا يكون متجاوزاً حده
١٢٥	الثاني: أن العقل لا يحسن ولا يقبح - التحسين والتقبيح
١٣٠ - ١٢٥	التحسين والتقبيح: المذاهب فيه والقول الراجح
١٣١	الثالث: أن لو كان كذلك جاز إبطال الشريعة بالعقل
١٣١	العقل في الشرع
١٣٢ - ١٣١	مناقشة هذا القول
١٣٢	رد على المناقشة
١٣٢	كيفية إثبات اللغات العربية ومعانيها
١٣٣	القياس والعقل
١٣٥ - ١٣٤	قضاء القاضي الغضبان وقياس غيره عليه
١٣٧	المقدمة الحادية عشرة
١٣٧	العلم المعتبر ما انبنى عليه عمل ودلت عليه الأدلة الشرعية
١٣٩	المقدمة الثانية عشرة
١٣٩	أخذ العلم عن أهله المتحققين فيه
١٣٩	طرق العلم
١٣٩	الأول: الفطرة
١٣٩	الثاني: التعلم
١٤١	فصل
١٤١	علامات العالم الذي يؤخذ عنه العلم
١٤١	أولاً: العمل بما علم
١٤٢	ثانياً: أن يكون أخذ العلم عن الشيوخ
١٤٢	ذكر أمثلة عن الصحابة وقصة الحديبية
١٤٣	قصة أبي جندل يوم الحديبية

	سير التابعين على سير الصحابة، وأن ذلك منهج أهل الحق ومخالفته منهج أهل
١٤٤	الابتداع
١٤٤	ذم ابن حزم الظاهري لأنه بدون شيوخ
١٤٤	مدح الأئمة الأربعة
١٤٤	ثالثاً: الاقتداء بأهل العلم قبله
١٤٥	مدح مالك
١٤٥	فصل
١٤٥	طرق أخذ العلم عن العلماء
١٤٥	أولاً: المشافهة وفيها فوائد
١٤٥	خاصية جعلها الله بين المعلم والمتعلم
١٤٦	حديث موافقات عمر وفضله
١٤٧	قلة تأليف السابقين للكتب وسببه
١٤٧	ثانياً: مطالعة كتب المصنفين ومدوني الدواوين بشرطين:
١٤٧	الأول: حصول الفهم
١٤٨	الثاني: تحري كتب المتقدمين
١٤٨	دليل ذلك: * التجربة
١٤٨	سبب فساد الفقه المالكي عند المصنف:
١٤٨	الأول: بناء فروع فقهية على قواعد أصولية أدخلت في المذهب
١٤٨	الثاني: إدخال جملة من مسائل الغزالي في مذهب مالك
١٤٩	* الخبر
١٤٩	تفسير الملك العضوض
١٥٠	تخريج أحاديث وآثار في فضل المتقدمين
١٥٣	دلالة الأحاديث على نقص الدين والدنيا
١٥٥	المقدمة الثالثة عشرة
١٥٥	اطراد الأصول على مجاري العادات
١٥٦	أمثلة على فهم الأقوال
١٥٦	تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾

١٥٦	مناقشة الشيخ دراز للشيخ خضر حسين
١٥٧	تفسير آيات على هذا المنوال وتعقب الشيخ دراز عليه في آية ﴿والوالدات يرضعن﴾
١٥٧	أمثلة على مجاري الأسلوب
١٥٨	تحريم الخمر
١٥٩	أمثلة على مجاري الأفعال
١٥٩	مناقشات المصنف مع معاصريه
١٦٠	مسألة الخشوع في الصلاة وترك التفكير
١٦٠	ترك الحرام والخروج عن المال
١٦١	الخروج عن الخلاف
١٦١	الورع
١٦٢	نقل عزيز من حاشية المخطوط عن مناقشة المصنف لابن عرفة
١٦٤	التفريق بين اختلاف الأدلة واختلاف الأقوال
١٦٤	الخلاف غير المعتد به
١٦٥	الخلاف المعتد به
١٦٥	المتعة
١٦٥	الورع في تساوي الأدلة
١٦٥	تعسر الخروج من الخلاف بين المذاهب
١٦٧	القسم الثاني: كتاب الأحكام
١٦٩	كتاب الأحكام
١٦٩	أقسام الأحكام الشرعية
١٦٩	ما يرجع إلى خطاب التكليف
١٦٩	ما يرجع إلى خطاب الوضع
١٧١	المسألة الأولى
١٧١	المباح
١٧١	استفادة المصنف من السابقين
١٧١	المباح هل هو مطلوب الفعل أم الاجتناب وبداية المناقشة
١٧١	المباح ليس مطلوب الاجتناب لأمر:

١٧٢	أولاً: المباح مخير فيه
١٧٢	ثانياً: المباح مساوٍ للواجب والمندوب في أنه غير مطلوب الترك
١٧٢	ثالثاً: استواء الفعل والترك شرعاً
١٧٣	رابعاً: إجماع المسلمين أن نادر المباح لا يلزمه الوفاء
١٧٣	تخريج أحاديث في النذر
١٧٣	مناقشة المصنف كلام الإمام مالك
١٧٤	خامساً: أن تارك المباح لو كان مطيعاً لكان أرفع درجة ممن فعله
١٧٤	الدرجات في الآخرة ومناقشة المصنف
١٧٥	سادساً: لزوم رفع المباح من الشريعة
١٧٥	سابعاً: الترك فعل داخل تحت الاختيار
١٧٦	معارضة ما سبق بأمور:
١٧٦	أضرار المباح اشتغال عن الأهم
١٧٦	اشتغال عن الواجبات ووسيلة إلى الممنوعات
١٧٦	الشرع جاء بدم الدنيا
١٧٦	تخريج أحاديث في ذم الدنيا
١٧٧	تعقب العراقي في تخريج حديث لم يظفر به
١٧٧	الأشبه أنه من قول الحسن
١٧٨	عودة أصولية إلى المباح ومناقشة المعارضة
١٧٨	الكلام في المباح (حيث هو متساوي الطرفين)
١٧٩	الوسائل والمقاصد
١٧٩	أقسام المباح من حيث هو وسيلة وباب الوسائل
١٨٠	المباح قد يكون فيه ترك حرام
١٨٠	شبهة أن المباح سبب في طول الحساب
١٨٠	مناقشة ذلك من أوجه
١٨١	المباح له أركان ومقدمات وأنواع وشروط
١٨٢	الحقوق تتعلق بالتروك والأفعال
١٨٢	المباح من جملة المنن
١٨٤	الاحتجاج للمباح بترك السلف له

١٨٤	هي حكايات أحوال
١٨٥	معارضة بمثلها
١٨٥	تخريج الأحاديث في ذلك
١٨٧	مبادرة السابقين إلى الخيرات
١٨٨	ترك المباح لأمر خارجة عن كونه مباحاً فقط
١٨٨	فعل عائشة في ترك الأموال
١٨٨	ترك المباح لتحصيل أخلاق معينة
١٩٠	ترك المباح مع الشبهة
١٩٠	ترك المباح لعدم النية
١٩١	الانشغال بالتعب لترك المباح
١٩١	تركه خوف الإسراف
١٩٢	الزهد
١٩٤	فصل: المباح غير مطلوب الفعل أيضاً
١٩٥	الاستدلال عليه
١٩٥	مذهب الكعبي وتصوير مأخذه
١٩٥	أولاً: لزوم أن لا توجد الإباحة
١٩٦	ثانياً: وإلا ارتفعت الإباحة رأساً
١٩٦	ثالثاً: الواجب ذلك في جميع الأحكام
١٩٧	قصد الشارع فعل بعض المباحات وترك بعضها
١٩٧	التمتع بالطيبات
١٩٨	التمتع بالنعم
١٩٨	قبول هدايا الله وصدقاته وتخريج أحاديثها
٢٠٠	الرخصة والإباحة
٢٠٠	المباح قد يكون فعله الراجح
٢٠٠	الطلاق السني
٢٠٢	اللهو المباح والباطل وتخريج الحديث
٢٠٣	الإجابة على المناقشة

٢٠٣	الإجمالي: المباح هو المتساوي الطرفين
٢٠٣	التفصيلي: المباح ضربان
٢٠٣	أحدهما: خادم لأصل والثاني أن لا يكون
٢٠٤	الثاني: إما أن يكون خادماً لما ينقض أصلاً أو لا يكون خادماً
٢٠٤	الطلاق وذن الدنيا
٢٠٥	اللهو المباح
٢٠٥	الجهاد
٢٠٦	المسألة الثانية
	المباح يكون مباحاً بالجزء مطلوباً بالكل ندباً أو وجوباً ومباحاً بالجزء منهياً عنه
٢٠٦	بالكل على جهة الكراهة أو المنع
٢٠٦	القسم الأول كالتمتع بالطيبات
٢٠٧	تخريج أحاديث في التوسعة
٢٠٨	القسم الثاني: كالأكل والشرب ووطء الزوجات
٢٠٩	القسم الثالث: التنزه في البساتين وغيرها
٢٠٩	القسم الرابع: المباحات التي تقدر في العدالة (بشروط)
٢١٠	أمثلة على اللهو المنهي عنه والاحتراف بها
٢١٠	تخريج حديث «لا كبيرة مع الإصرار»
٢١١	فصل: الفعل المندوب بالجزء واجباً بالكل
٢١١	ذكر بعض الأمثلة على ذلك ومناقشة المؤلف فيها
٢١٢	فصل: الفعل المكروه بالجزء ممنوع بالكل
٢١٢	ذكر الأمثلة على الشطرنج والغناء
٢١٣	فصل: الواجب والفرض
٢١٣	قاتل العمد
٢١٣ - ٢١٤	ترك الصلوات والجمعات
٢١٤	الشهادة وترك الجمعات
٢١٥	المداومة على المعاصي
٢١٦	السرقه

٢١٦	فصل: اختلاف أحكام الأفعال
٢١٦	أمثلة في المباح
٢١٧	أمثلة في المندوب
٢١٨	أمثلة في المكروه
٢١٨	تخريج حديث في قتل النمل
٢١٩	الواجب والحرم وتساويهما
٢١٩	أمثلة في الحدود وأمور أخرى
٢٢٠	حكم اتفاق الناس على ترك المندوب
٢٢١	فصل: الدليل على صحة تصوير الكلية والجزئية:
٢٢١	منها: تجريح من داوم على شيء...
٢٢١	منها: الشريعة وضعت على اعتبار المصالح
٢٢٢	منها: التحذير من زلة العالم
٢٢٣	المسألة الثالثة
٢٢٣	اختلافات المباح
٢٢٣	الأول: الخير بين الفعل والترك
٢٢٣	الثاني: ما لا حرج فيه فهو أقسام
٢٢٤	خادم لأمر مطلوب الفعل أو لمطلوب الترك أو لخير أو لخال منها
٢٢٤	أمثلة على ذلك
٢٢٥	توضيحات لتلك الأمور في الحاشية
٢٢٦	ما كان غير خادم لشيء
٢٢٥	المسألة الرابعة
٢٢٧	المباح إذا أطلق بمعنى لا حرج
٢٢٨	المباح المطلوب الترك والتخيير
٢٢٩	الرماية
٢٢٩	قصة سلطنة بخارى في رفض الأسلحة الحديثة
٢٣٠	الوجه الأول: أحد الإطلاقين صريح في رفع الحرج والإثم
٢٣٠ - ٢٣١	إطلاقات ترفع الجناح مع الواجب ومع المندوب

٢٣١	الوجه الثاني: لفظ التخيير مفهوم من قصد الشارع إلى تقرير الإذن
٢٣١	الوجه الثالث: ما لا حرج فيه غير مخير فيه على الإطلاق
٢٣٣	المسألة الخامسة
٢٣٤ - ٢٣٣	وصف المباح هو بالنسبة للمكلف
٢٣٤	المسألة السادسة
٢٣٤	الأحكام الخمسة تتعلق بالأفعال والتروك بالمقاصد
٢٣٤	الدليل الأول: ما ثبت أن الأعمال بالنيات
٢٣٥	الدليل الثاني: عدم اعتبار أفعال المجنون والنائم...
٢٣٥	خطاب الوضع وخطاب التكليف
٢٣٦	تخريج حديث «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»
٢٣٧	الدليل الثالث: الإجماع على عدم تكليف ما لا يطاق
٢٣٧	خطاب الوضع وخطاب التكليف
٢٣٨	أحكام السكر
٢٣٩	المسألة السابعة
٢٣٩	المندوب باعتبار أعم خادم للواجب
٢٤٠	فصل: المكروه باعتبار أعم خادم للحرام
٢٤٠	المسألة الثامنة
٢٤٠	ما حدّ له الشارع وقتاً محدوداً من الواجبات والمندوبات
٢٤٠	ذم إخراج العبادة عن وقتها
٢٤٠	أولاً: الوقت لمعنى قصده الشارع
٢٤١	ثانياً: يلزم أن يكون الجزء من الوقت الذي وقع فيه العتب ليس من الوقت المعين
٢٤١	إثبات أن حديث «أول الوقت...» وإِ
٢٤٢	أول الوقت عند مالك
٢٤٣	قضاء الصوم
٢٤٣	الحج على الفور
٢٤٤	المسابقة إلى الخيرات
٢٤٤	أوقات الصلاة أولها وآخرها

٢٤٥	فروض مطلوبة مرة في العمر
٢٤٥	الكفارات والواجب المخير
٢٤٦	الحج ماشياً والخطا إلى المساجد
٢٤٦	تضعيف حديث الأوقات السابق
٢٤٦	الرد على مذهب مالك في المسابقة
٢٤٦	المسألة التاسعة
٢٤٦	الحقوق الواجبة على المكلف ضربان
٢٤٦	حقوق محدودة شرعاً
٢٤٧	حقوق غير محدودة
٢٤٧	اللزوم والترتيب في الذمة
٢٤٧	غير المحدودة لا تترتب في الذمة لأمر
٢٤٧	أولاً: لأنها مجهولة
٢٤٧	فروض الكفايات
٢٤٨	إطعام وكساء الفقراء بما يسد الحاجة
٢٤٨	ثانياً: يؤدي ترتيبها في الذمة إلى ما لا يعقل
٢٤٩	ثالثاً: يترتب أن يكون في ذمة واحد غير معين وهو باطل
٢٤٩	رابعاً: يؤدي إلى العبث
٢٥٠	الزكاة تؤدي ولو لم تظهر عين الحاجة
٢٥٠	هل الجهل مانع من الترتب في الذمة
٢٥٠	الجهل المانع من أصل التكليف
٢٥٢	فصل: فروض العين والكفاية
٢٥٣	المسألة العاشرة
٢٥٣	مرتبة العفو عليها أدلة
٢٥٣	أولاً: أن الأحكام الخمسة تتعلق بأفعال المكلفين
٢٥٣	ثانياً: النص على هذه المرتبة
٢٥٤	أسئلة الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم
٢٥٥	ثالثاً: ما يدل على المعنى بالجملة

٢٥٦	كراهية السؤال عن الأحكام لغير حاجة
٢٥٦	كراهة كثرة السؤال
٢٥٩	فصل: مواطن العفو في الشريعة
٢٥٩	١ - الخطأ والنسيان
٢٥٩	٢ - الخطأ في الاجتهاد أصولاً وفروعاً والخلاف في هذه المسألة
٢٦٠	٣ - الإكراه
٢٦٠	٤ - الرخص؛ فيها رفع الجناح وسقوط الإثم
٢٦٠	٥ - الترجيح بين الأدلة
٢٦٠	٦ - مخالفة الدليل الذي لم يبلغ العالم
٢٦١	٧ - الترجيح بين الخطابين عند التزام
٢٦١	٨ - المسكوت عنه
٢٦١	فصل: استدلالات من منع مرتبة العفو
٢٦١	أولاً: أن أفعال العباد داخلة تحت أحكام الشرع ولا زائد عليها
٢٦١	ثانياً: الحكم الشرعي له الاعتبار وغير الشرعي لا اعتبار به
٢٦٢	ثالثاً: أنه واقع ضمن مسألة هل تخلو بعض الوقائع عن حكم الله؟
٢٦٣	فصل: ضوابط ما يدخل تحت العفو
٢٦٣	حصر أنواع النصوص:
٢٦٣	أحدها: الوقوف مع مقتضى الدليل المعارض
٢٦٣	الثاني: الخروج عن مقتضاه عن غير قصد
٢٦٣	الثالث: العمل بما هو مسكوت عن حكمه
٢٦٣	النوع الأول: يدخل تحته العزيمة
٢٦٤	الخطأ في الاجتهاد لمن ليس أهله
٢٦٤	طاعة النبي صلى الله عليه وسلم وتخريج بعض الأحاديث في ذلك
٢٦٥	المصنف يقلد غيره في تخريج الأحاديث والتنبيه على خطأ له في ذلك
٢٦٦	قصة بني قريظة
٢٦٦	قضاء القاضي وخطؤه في الاجتهاد
٢٦٧	النوع الثاني: الخروج عن مقتضى الدليل عن غير قصد

٢٦٧	جهالة تحريم الخمر
٢٦٨	الرجوع إلى الحق
٢٦٨	الخطأ والنسيان
٢٦٩	التجاوز عن عثرات ذوي الهيئات ومناقشة المؤلف في إدخاله في العفو
٢٦٩	تخريج حديث المسألة ومناقشة المصنف
٢٧١	درء الحدود بالشبهات
٢٧١	العفو الأخرى
٢٧٢	مخالفة التأويل مع معرفة الدليل
٢٧٢	قصة قدامة بن مظعون في شرب الخمر
٢٧٣	المستحاضة والنفساء والصلاة
٢٧٣	المسافر يقدم قبل الفجر
٢٧٣	النوع الثالث: العمل بما هو مسكوت عن حكمه
٢٧٤	ترك الاستفصال مع وجود مظنته
٢٧٤	طعام أهل الكتاب
٢٧٥	مجاري العادات مع استصحابها في الوقائع
٢٧٥	تحريم الخمر
٢٧٦	الربا
٢٧٧ - ٢٧٦	البيوع المحرمة وغيرها
٢٧٧	الثالث: السكوت عن أعمال أخذت قبل من شريعة إبراهيم عليه السلام
٢٧٧	أمثلة من أفعال العرب قبل الإسلام
٢٧٧	النكاح والسفاح والحج والعمرة وأحكام أخرى كانت معروفة عند العرب
٢٧٧	هل العفو حكم أي ينبنى عليه حكم عملي؟
٢٧٨	المسألة الحادية عشرة
٢٧٨	فرض الكفاية
٢٧٨	أدلتها:
٢٧٨	أولاً: القرآن
٢٧٩	ثانياً: القواعد الشرعية

٢٧٩	الإمامة / الولاية / الخلافة
٢٨٠	ثالثاً: ما وقع من فتاوى العلماء
٢٨٠	فرض الكفاية - كما مر - بخصوص الأهلية
٢٨١	النهي عن الإمارة
٢٨١	القصاص
٢٨٢	طلب العلم
٢٨٣ - ٢٨٢	الإمامة
٢٨٣	حكم الناس إقامة القادر
٢٨٤	فصل:
٢٨٤	تقديم في التعليم والتربية بكلام لا تجده عن فصحاء التربية ولسانها الآن (ويمكن تسميته سبيل لإنهاض الأمة)
٢٨٧	المسألة الثانية عشرة
٢٨٧	الإباحة للضرورة أو الحاجة وأقسامه
٢٨٧	أولاً: الاضطرار إلى فعل المباح، يلزم فيه الرجوع للأصل وترك العارض لأوجه:
٢٨٧	منها: أن المباح صار واجب الفعل
٢٨٨	ومنها: أن محال الاضطرار مغتفرة
٢٨٨	منها: أنه يؤدي إلى رفع الإباحة
٢٨٨	ثانياً: أن لا يضطر إليه ولكن يلحقه الحرج بالترك
٢٩٠	المسألة الثالثة عشرة
٢٩٠	سبب فقدان العوارض بالنسبة للأصل
٢٩٠	الاعتراض على المصنف في ترتيب المسألة
٢٩١	مفسدة فقد الأصل أعظم من غيره لأمر:
٢٩١	١- لأن المكمل مع مكمله كالصفة مع الموصوف
٢٩١	٢- لأن الأصل مع مكملاته كالكلي مع الجزئي
٢٩١	٣- المكمل مقو لأصل المصلحة
٢٩١	عودة إلى المسألة السابقة
٢٩١	القسم الثالث: أن لا يضطر إلى أصل المباح ولا يلحق بتركه حرج

٢٩٢	اليبوع الفاسدة والصحيحة والربا
٢٩٢	الحيل والوسائل
٢٩٢	العفو والإباحة
٢٩٣	المتشابهات
٢٩٤	الاحتياط للدين ثابت
	القسم الثاني من قسمي الأحكام، وهو ما يرجع إلى خطاب الوضع، وهو ينحصر
٢٩٧/	في الأسباب والشروط والموانع والصحة والبطالان والعزائم والرخص
٢٩٧	هذه خمسة أنواع عند المصنف
٢٩٧	الآمدي خالف المصنف في أمور لا ثمرة تحتها
٢٩٨	النوع الأول في الأسباب
٢٩٨	المسألة الأولى
٢٩٨	الأفعال الشرعية ضربان :
٢٩٨	أحدهما: خارج عن مقدور المكلف
٢٩٨	الثاني: ما يصح دخوله تحت مقدور المكلف
٢٩٨	الأول قد يكون سبباً وشرطاً ومانعاً
٢٩٨	أمثلة على السبب
٢٩٨	والشرط
٢٩٩	والمانع
٢٩٩	والثاني: له نظران:
٢٩٩	أحدهما: ما يدخل تحت خطاب التكليف
٣٠٠	ثانيهما: ما يدخل تحت خطاب الوضع :
٣٠٠	إما سبباً مثل النكاح سبب في حصول الإرث بين الزوجين
٣٠٠	وإما شرطاً: ككون النكاح شرطاً في الطلاق
٣٠٠	والمانع: كنكاح الأخت مانع من الأخرى
٣٠١	قد تجمع هذه الثلاثة في أمر واحد لكن لا على حكم واحد
٣٠١	المسألة الثانية:

مشروعية الأسباب لا تستلزم مشروعية المسببات، لأنها قد تكون غير داخلة تحت

- ٣٠١ مقدور العبد كنفس الإزهاق
- ٣٠٢ الأمر بالبيع لا يستلزم الأمر بإباحة الانتفاع بالبيع
- ٣٠٢ للمكلف تعاطي الأسباب والمسببات من فعل الله
- ٣٠٢ أدلة ذلك وتمثيل ذلك بالرزق
- ٣٠٣ تمثيل ذلك في الرزق بالزرع وطلب التوكل على الله
- ٣٠٤ - ٣٠٣ تخريج حديثين في التوكل
- ٣٠٥ ذكر أدلة من القرآن على ذلك وتفسيرها بما يقتضي مقام السبب والمسبب
- ٣٠٦ إثبات أن ذلك مقطوع به بالاستقراء
- ٣٠٦ التكليف لا يتعلق إلا بمكتسب
- ٣٠٦ شبهة ومناقشتها في مسألة الاستلزام في السبب والمسبب
- ٣٠٧ الأسباب الممنوعة غير معتبرة شرعاً
- ٣٠٨ المسألة الثالثة:
- ٣٠٨ لا يلزم في تعاطي الأسباب الالتفات إلى المسببات:
- ٣٠٨ ١ - لأن المسببات راجعة إلى الحاكم المسبب (الله)
- ٣٠٨ ٢ - المطلوبات الشرعية قد يكون للنفس فيها حظ
- ٣٠٨ الولاية الشرعية وعدم إعطاؤها لمن سألها
- ٣٠٩ أخذ المال بإشراف نفس
- ٣١٠ ٣ - عباد الأمة أخذوا بتخليص الأعمال من شوائب الحظوظ
- ٣١٠ قاعدة تقديم ما لا حظ من الأعمال على ما حظ فيه
- ٣١١ الخلاصة: أن الالتفات إلى المسببات في الدخول إلى الأسباب ليس شرطاً
- ٣١١ أسباب مشروعة وغير مشروعة
- ٣١١ المسألة الرابعة:
- ٣١١ وضع الأسباب يستلزم قصد الواضع إلى المسببات
- ٣١١ الدليل: أن العقلاء قاطعون بأن الأسباب لم تكن أسباباً لأنفسها
- ٣١١ وآخر: أن الأحكام الشرعية شرعت لأجل المصالح ودرء المفاسد
- ٣١٢ الثالث: المسببات لو لم تقصد بالأسباب، لم يكن وضعها على أنها أسباب
- ٣١٢ المسببات غير مقصودة للشارع من جهة الأمر بالأسباب ومناقشة ذلك مع ما مر

٣١٣	المسألة الخامسة:
٣١٣	للمكلف ترك القصد إلى المسبب وله القصد أيضاً
٣١٣	الشارع ينهى ويأمر لأجل المصالح
٣١٤	السبب غير فاعل بنفسه
٣١٤	مثل العدوى، وتخريج حديثها
٣١٤	حديث التوكل
٣١٥	ليس في الشرع دليل ناص على طلب القصد إلى المسبب
٣١٦	المراد بالتكليف: مطابقة قصد المكلف قصد الشارع
٣١٦	هذه شبهة ومناقشتها
٣١٧	فصل
٣١٧	للمكلف قصد المسبب
٣١٧	التمثيل بالرزق
٣١٩	قصد المسببات في العاديات لازم لظهور المصالح بخلاف العباديات
٣٢٠	المجتهد وقصد المسببات
٣٢٠	المقلد في ذلك
٣٢٠	القضاء في الغضب وغيره
٣٢١	المسألة السادسة:
٣٢١	مراتب الالتفات إلى المسببات :
٣٢١	الأول: أنه فاعل للمسبب وهو شرك
٣٢٢	الثاني: الدخول على أن المسبب يكون عادة وهو موضع الكلام
٣٢٢	الثالث: الدخول على أن المسبب من الله
٣٢٣	العدوى
٣٢٣	فصل: مراتب ترك الالتفات إلى المسبب :
٣٢٣	أحدها: الدخول من حيث هو ابتلاء للعباد وامتحان لهم
٣٢٣	وهذا ضربان:
٣٢٤	ما وضع لابتلاء العقول وهو العالم كله
٣٢٤	ما وضع لابتلاء النفوس وهو العالم كله أيضاً

- أدلته من القرآن ٣٢٤
- الثانية: أن يدخل فيه بحكم قصد التجرد عن الالتفات إلى الأسباب ٣٢٥
- التوحيد والشرك ٣٢٥
- الثالثة: الدخول في السبب بحكم الإذن الشرعي مجرداً عن النظر في غير ذلك ٣٢٦
- المسألة السابعة: ٣٢٧
- الدخول في السبب المنهي عنه وغير المنهي عنه ورفع التسبب ٣٢٧
- أمثلة على ذلك وتفصيلها ٣٢٧
- الأولى ٣٢٧
- الثانية ٣٢٨
- الثالثة ٣٢٨
- التوكل عند أهل التصوف والأخذ بالأسباب ٣٢٨
- الإيمان بالقدر ٣٢٩
- قصة في التوكل عند غلاء الأسعار ٣٢٩
- العمليات الانتحارية أم الاستشهادية؟ ٣٣٠
- أمثلة قريبة منه ٣٣١
- الفتوى على حسب السائل والسؤال ٣٣٢
- صاحب اليقين والتوكل والأخذ بالأسباب وتفصيل ذلك ٣٣٢
- مرتبة الابتلاء ٣٣٤
- مرتبة أخرى ٣٣٥
- وأخرى ٣٣٥
- المسألة الثامنة: ٣٣٥
- إيقاع السبب بمنزلة إيقاع المسبب ٣٣٥
- أدلة ذلك ٣٣٦
- الداخل في السبب إنما يدخل فيه مقتضياً لمسببه ٣٣٨
- الثواب والعقاب على الفعل وعدمه ٣٣٨
- المسألة التاسعة: ٣٣٩
- ما بني على ما سبق وهو ثمرة البحث ٣٣٩

أحدها: متعاطي الأسباب على وجه صحيح ثم قصد أن لا يقع المسبب فقد قصد
محالاً

٣٣٩

٣٣٩

الأسباب المشروعة وغير المشروعة

٣٤٠

الشارع قاصد لوقوع المسببات عن أسبابها

٣٤٠

كل قصد ناقض ذلك فهو باطل

٣٤١

الإشكال على ذلك من وجهين والجواب عليه

٣٤٣

رفض العبادة

٣٤٤

الأسباب الشرعية ومسبباتها

٣٤٥

النهي لا يدل على الفساد

٣٤٦

البيع الفاسدة عند مالك

فصل: فعلة السبب عالماً بأن المسبب ليس إليه زاد أعمال القلب كالإخلاص

٣٤٦

والتفويض والتوكل والصبر

٣٤٦

الإخلاص

٣٤٧

التفويض

٣٤٨

الصبر والشكر

٣٤٨

فصل: ومن الثمرات النصيحة للنفس والغير

٣٤٩

في العاديات والعباديات

٣٥٠ - ٣٤٩

فصل: الطمأنينة

٣٥١

كفاية الهموم

٣٥٢

الزهد

٣٥٣

فصل: ومن الثمرات التوسط في الأمور

٣٥٤

النصب والخوف والإشفاق من النبي صلى الله عليه وسلم على الناس

٣٥٦

نفوذ القدر المحتوم

٣٥٧

فصل: تارك النظر في المسبب أعلى مرتبة وأزكى

٣٥٨

الصوفية لفظ مبتدع والتزكية لفظ شرعي

٣٥٩

المسألة العاشرة:

٣٥٩

اعتبار المسببات بالأسباب

أنه إذا لم يلتزم الشرع فيها قد يقع فيها ما ليس في حسابه من الشر

- مثل السنن السيئة ٣٥٩
- تزيف الدراهم والدنانير، ترويع العملة ٣٦١
- كثرة الخطأ إلى المساجد ٣٦١
- قيام الساعة على الأمة ٣٦١
- النعم شكرها وكفرها ٣٦٢
- عود إلى التسبب واستغفار الأرض للعالم ٣٦٣
- فصل: فائدة ارتفاع الإشكالات التي ترد ٣٦٤
- مثل: توسط الأرض المغصوبة ومناقشتها مناقشة مختلفة الأوجه ٣٦٤
- ومن تاب عن القتل بعد إطلاق وسيلة القتل ٣٦٦
- فصل: المسببات علامة على فساد أو صحتها الأعمال ٣٦٦
- تضمين الصنائع ٣٦٧
- الأعمال الظاهرة دليل على الأعمال الباطنة ٣٦٧
- فصل: المسببات قد تكون عامة وقد تكون خاصة ٣٦٨
- ذكر أمثلة على الخاصة ٣٦٨
- وأمثلة عن العامة وهي سبب الفساد في الأرض ٣٦٨
- تخريج حديث الغلول ٣٦٨
- ازدياد الحرص على الخير ٣٧١
- فصل: مواضع الالتفات إلى الأسباب والضابط فيها أن لا يمر على الأصل بالفساد ٣٧١
- الاستعداد للقتال والجهاد دفاعاً عن الأمة ٣٧١
- الضابط قسمان: ٣٧٢
- قسم بإطلاق وقسم على بعض المكلفين ٣٧٢
- وله تقسيم من جهة أخرى ما كان مظنوناً به أو مقطوعاً به ٣٧٢
- فصل: تعارض الأعلان على المجتهد ٣٧٣
- المسألة الحادية عشرة: ٣٧٤
- الأسباب الممنوعة أسباب للمفاسد لا للمصالح ٣٧٤
- مثال ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٣٧٤

٣٧٥	المفاسد الناشئة عن الأسباب المشروعة ناشئة عن أسباب أخرى مناسبة لها
٣٧٥	الاستدلال على ذلك وتوضيحه
٣٧٦	القضاء والحكمة
٣٧٧	اختلاف الاجتهاد والمجتهدين
٣٧٨	الفصب وأمثلة أخرى
٣٧٩	فصل: أحكام ترتبت على ذلك في مذهب مالك
٣٧٩	الطلاق والسفر
٣٨١	بيع العينة
٣٨١	فصل: قد يكون للمسائل نظر من باب آخر
٣٨١	فصل: النظر إلى المسببات العادية
٣٨٢	المسألة الثانية عشرة
٣٨٢	الأسباب شرعت لتحصيل المسببات (المصالح والمفاسد)
٣٨٢	والمسببات ضربان
٣٨٢	* ما شرعت الأسباب لها بقصد الشارع أو بقصد المكلف
٣٨٣	* ما كان لغير ذلك
٣٨٣	وهذه أقسام:
٣٨٣	ما يُعلم أو يُظن أن السبب شرع لأجله، أمثلة على ذلك بالنكاح وغيره
٣٨٣	الثاني: ما يعلم أو يُظن أن السبب لم يشرع لأجله ابتداء فهو باطل
٣٨٤	من أوجه بطلانه الثلاثة
٣٨٦	نكاح المحلل وغيره
٣٨٦	تعليق الطلاق على النكاح
٣٨٧	أمثلة من مذهب مالك كنكاح من في نفسه أن يفارق
٣٨٩	مناقشة ما سبق من وجهين إجمالي وتفصيلي
٣٩٠	المسألة الثالثة عشرة:
٣٩٠	السبب المشروع لحكمة لا يخلو أن يُعلم أو يُظن وقوع الحكمة به أو لا
٣٩٠	وهذا على ضربين: أن يكون ذلك لعدم قبول المحل لتلك الحكمة أو لآخر خارجي
٣٩٠	فالأول ينفي المشروعية

٣٩١	وأدلة ذلك
٣٩١	والثاني: فيه خلاف على تأثيره على أصل المشروعية وأدلة المجيز
٣٩١	١ - القضايا الكلية لا تقدر فيها قضايا الأعيان
٣٩٢	٢ - الحكمة تعتبر بمحلها أو بوجودها
٣٩٢	التمثيل على ذلك بمشقة السفر والملك المترفة
٣٩٢	مناقشة ذلك والرد والرد على الرد
٣٩٣	٣ - اعتبار وجود الحكمة في محل عيناً لا ينضبط
٣٩٤	مناقشة المسألة
٣٩٤	أدلة المانع
٣٩٤	١ - قبول المحل ذهنياً أو في الخارج
٣٩٥	٢ - فيه نقض لقصد الشارع
٣٩٥	٣ - غلبة الظن في ذلك
٣٩٥	الملك المترفة والربا في الصدق
٣٩٦	علة في موضع الحكمة
٣٩٦	فصل:
٣٩٦	مسألة التعليق والجواب عنها
٣٩٦	النكاح للبر في اليمين
٣٩٩	اعتماد ذلك على أصليين
	فصل: القسم الثالث: أن يقصد مسبباً لا يظن أو يعلم أنه مقصود الشارع وهو محل
٤٠٠	إشكال
٤٠٠	المسألة الرابعة عشرة:
٤٠١	الأسباب المشروعة يترتب عليها أحكام ضمناً وكذلك غير المشروعة
٤٠١	أمثلة على ذلك منها قتل الحر بالعبد
٤٠٢	قد يكون ذلك يُسبب مصلحة ليس ذلك سبباً فيها
٤٠٢	وقد يكون يفعل ذلك لقصد وهو على وجهين
٤٠٢	١ - أن يقصد به المسبب الذي مُنع لأجله لا غير ذلك
٤٠٣	أمثلة على ذلك

٤٠٣	منها ميراث القاتل
٤٠٣	وضمنان المفصوب
٤٠٥	والثاني: أن يقصد توابع السبب
٤٠٥	قاعدة (المعاملة بنقيض المقصود)
٤٠٥	النوع الثاني في الشروط
٤٠٥	المسألة الأولى:
٤٠٦	معنى الشرط عند المصنف وعند ابن الحاجب
٤٠٧	أمثلة ذلك
	المسألة الثانية:
٤١٠	اصطلاح الكتاب في السبب والعلة والمانع وتعريفها
	المسألة الثالثة:
٤١٣	الشروط ثلاثة أقسام عقلية وعادية وشرعية
	المسألة الرابعة:
٤١٣	الشرط مع المشروط كالصفة مع الموصوف
٤١٣	أمثلة على ذلك
٤١٤	إشكال على ما سبق وذكر أمرين لرفعه
٤١٤	أولاً: أن ما سبق هو من العقليات
٤١٥	ثانياً: أن العقل شرط مكمل لمحل التكليف
	المسألة الخامسة:
٤١٥	السبب إذا كان متوقف التأثير على شرط فلا يصح أن يقع المسبب دونه
	في مذهب مالك وغيره: أن الحكم إذ حضر سببه وتوقف حصول مسببه على شرط
٤١٦	هل يصح وقوعه بدون شرط؟
٤١٦	أمثلة على ذلك
	المسألة السادسة:
٤٢١	الشروط المعتبرة في المشروطات شرعاً على ضربين
٤٢١	أحدهما: ما كان راجعاً إلى خطاب التكليف
٤٢١	والثاني: ما كان راجعاً إلى خطاب الوضع

المسألة السابعة:

إذا توجه قصد المكلف إلى فعل الشرط أو تركه من حيث هو فعل فلا يخلو أن يفعله

٤٢٢

أو يتركه وهو داخل تحت خطاب التكليف

٤٢٣

أمثلة على ذلك مع تخريج أحاديثها

٤٢٣

الجمع بين المتفرق والتفريق بين المجتمع في الصدقات

٤٢٥

الخيار في البيع والمحلل في السبّاق

٤٢٧

حديث بريرة في الولاء

٤٢٧

بيوع منهي عنها

٤٢٨

أمثلة أخرى مع تخريج أحاديثها

٤٣٢

المصالح معتبرة في الأحكام

٤٣٢

الشرط إذا لم يوجد لم ينهض السبب أن يكون مقتضياً

٤٣٣

مناقشة للأدلة السابقة ومناقشة لبعض إشكالات لزومها

٤٣٥

فصل: بطلان العمل السابق أو عدمه

٤٣٥

أوجه تجاذب المسألة من ثلاثة أوجه

٤٣٦

أحدها: مجرد انعقاد السبب كاف

٤٣٦

الثاني: مجرد انعقاد السبب غير كاف

٤٣٧

الثالث: أن يفرق بين حقوق الله وحقوق الآدميين

٤٣٨

المسألة الثامنة:

٤٣٨

الشروط مع مشروطاتها على ثلاثة أقسام:

٤٣٨

أحدها: أن يكون مكملًا لحكمة المشروط وعاضداً لها

٤٣٩

الثاني: أن يكون غير ملائم لمقصود المشروط ولا مكمل لحكمته

٤٤٠

الثالث: أن لا يظهر في الشرط منافاة لمشروطه ولا ملاءمة

٤٤١

النوع الثالث: في الموانع

٤٤١

المسألة الأولى:

٤٤١

أنواع الموانع وتقسيماته

٤٤٢

أمثلة على هذا التقسيم

- ٤٤٤ المسألة الثانية:
- ٤٤٤ الموانع ليست بمقصودة للشارع ومعناه
- ٤٤٤ وهي على ضربين
- ٤٤٤ ضرب داخل تحت خطاب التكليف
- ٤٤٥ الضرب الثاني - وهو المقصود - وهو الداخل تحت خطاب الوضع
- ٤٤٦ المسألة الثالثة:
- ٤٤٦ الموانع الداخلة تحت خطاب التكليف
- ٤٤٦ تمثيله والأدلة عليه
- ٤٤٩ الإرهاب
- ٤٥٠ الحجر الصحي
- ٤٥١ النوع الرابع في الصحة والبطلان
- ٤٥١ المسألة الأولى:
- ٤٥١ في معنى الصحة وإطلاقاتها
- ٤٥٢ المسألة الثانية:
- ٤٥٢ في معنى البطلان وإطلاقاته
- ٤٥٦ تخريج حديث عائشة وزيد بن أرقم في الربا
- ٤٥٩ المسألة الثالثة:
- ٤٥٩ البطلان في العادات وتقسيمه إلى أربعة تقسيمات:
- ٤٥٩ ١ - أن يفعل من غير قصد
- ٤٥٩ ٢ - أن يفعل لقصد نيل غرض مجرداً
- ٤٦٠ ٣ - أن يفعل مع استشعار الموافقة اضطراراً
- ٤٦١ ٤ - أن يفعل مع استشعار الموافقة اختياراً
- ٤٦١ وفيه تفصيل
- ٤٦٢ فصل: إطلاق الصحة بالاعتبار الثاني
- ٤٦٤ النوع الخامس: في العزائم والرخص
- ٤٦٤ المسألة الأولى:
- ٤٦٤ معنى العزيمة والتمثيل لها

٤٦٦	الرخصة ومعناها
٤٦٩	فصل: إطلاق الرخصة وأمثلة ذلك
٤٦٩	فصل: التخفيف عن الأمة
٤٧٢	فصل: وما فيه توسعة على العباد مطلقاً
٤٧٢	عود إلى العزيمة
٤٧٣	العزيمة وأصحاب الأحوال
٤٧٤	فصل: ما سبق من إطلاقاتها قد يكون لبعض الناس وقد يكون للعامة
٤٧٤	المسألة الثانية
٤٧٤	حكم الرخصة من حيث هي رخصة الإباحة مطلقاً
٤٧٤	أدلة ذلك:
٤٧٤	١ - النصوص الدالة على رفع الحرج وإسقاط الإثم
٤٧٧	٢ - أن الرخصة أصلها التخفيف وتوضيح ذلك
٤٧٧	٣ - أنها لو كانت مأموراً بها ندباً أو إيجاباً كانت عزائم
٤٧٨	مناقشة ذلك والاستدلال له
٤٨٠	الرد على المناقشة
٤٨٤	المسألة الثالثة:
٤٨٤	الرخصة إضافية لا أصلية
٤٨٤	١ - سبب الرخصة هو المشقة
٤٨٤	المشقة في العادة
٤٨٥	٢ - قد يكون للعامل المكلف حامل على العمل
٤٨٦	٣ - ما يدل على هذا من الشرع
٤٨٧	مناقشة الحرج في الشرع
٤٩٠	المسألة الرابعة
٤٩٠	الإباحة المنسوبة إلى الرخص بمعنى رفع الحرج لا التخيير
٤٩٠	توضيح ذلك بالأمثلة
٤٩١	كلمة الكفر والإكراه
٤٩٣	الإباحة بمعنى التخيير

٤٩٣	فوائد المسألة
٤٩٣	المسألة الخامسة
٤٩٣	الترخص المشروع ضربان
٤٩٣	أحدهما: أن يكون في مقابلة مشقة لا صابر عليها طبعاً
٤٩٤	الثاني: أن يكون في مقابلة مشقة بالملكف قدرة على الصبر عليها
٤٩٤	حق الله وحفظ العباد
٤٩٤	حفظ العباد على ضربين
٤٩٥	ما يختص بالطلب وما لا يختص
٤٩٥	تنبيهان
٤٩٦	المسألة السادسة:
٤٩٦	التخيير بين العزيمة والرخصة
٤٩٦ - ٤٩٧	الترجيح بينهما
٤٩٧	الأخذ بالعزيمة من طرف أولى لأمر:
٤٩٧	أولاً: لأن العزيمة هي الأصل الثابت
٤٩٨	ثانياً: لأن العزيمة راجعة إلى أصل في التكليف كُليّ
٤٩٨	ثالثاً: ما جاء في الشريعة من الأمر بالوقوف مع مقتضى الأمر والنهي
	ذكر حال الصحابة في الأزمات وحين وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وارتداد
٤٩٩	العرب
٥٠١	الإكراه على كلمة الكفر
٥٠٢	قصة أبي حمزة الخراساني ووقوعه في بئر
٥٠٢	قصة الثلاثة الذين خلّفوا
٥٠٣	قصة عثمان بن مظعون ودخوله مكة بجوار
٥٠٣	الصبر والابتلاء
٥٠٣	سبب نزول ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم...﴾
٥٠٤	جيش أسامة
٥٠٤	الوجه الرابع: العوارض الطارئة ونحوها من المشقات مما يقصده الشارع
٥٠٦	الاضطرار وتحمل المشاق

- ٥٠٦ الخامس: أخذ الترخيص بإطلاق ذريعة إلى الانحلال
- ٥٠٨ الأخذ بالهوى
- ٥٠٨ التيمم لخوف لصوص أو سباع
- ٥٠٩ الصبر في ذات الله على المشاق الشديدة
- ٥١٠ السادس: مراسم الشريعة مضادة للهوى
- ٥١٠ الشاق على الإطلاق
- ٥١٠ الوقوف مع أصل العزيمة من الواجب أم المندوب؟
- ٥١٠ إجابته تحتاج إلى تفصيل «أحوال المشقات»
- ٥١١ المسألة السابعة
- ٥١١ المشقات ضربان
- ٥١١ أحدهما: حقيقية: وهو معظم ما يقع فيه الترخيص
- ٥١١ الثاني: توهمية مجردة
- ٥١٢ تفصيل الضرب الأول
- ٥١٣ تفصيل الضرب الثاني
- ٥١٤ الظنون والتقدير غير المحققة داخلة في هذا الباب
- ٥١٥ أهواء النفس فهي ضد الضرب الأول
- ٥١٦ الاحتياط
- ٥١٧ فصل: الفوائد من هذه الطريقة
- ٥١٧ الاحتياط في اجتناب الرخص
- ٥١٧ فهم معنى الأدلة في رفع الحرج
- ٥١٨ فصل: ترجيح الرخص
- ٥١٨ أصل الترخيص قطعي أيضاً
- ٥١٩ أصل الرخصة وإن كان جزئياً مع العزيمة ولكن ذلك غير مؤثر
- ٥٢٠ أدلة رفع الحرج عن الأمة قطعية
- ٥٢١ الرخصة المقصود منها الرفق بالمكلف
- ٥٢٢ التزام المشاق تكليف وعسر
- ٥٢٣ ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم بأنواع من الرخص

- ٥٢٤ ترك الترخيص قد يؤدي إلى الانقطاع عن الاستباق إلى الخير
- ٥٢٥ تخريج أحاديث في ذلك
- ٥٢٩ مراسم الشريعة جاءت لمصالح العباد
- ٥٣٠ فصل: الأولوية في ترك الترخيص
- ٥٣٠ الحكم بين من قدم الترخيص ومن قدم العزيمة ووجه كل فريق
- ٥٣١ فصل: الخلاص من الإشكال من وجهين
- ٥٣١ **المسألة الثامنة**
- ٥٣١ كل أمر شاق جعل الشارع فيه للمكلف مخرجاً، قصد أن يتحرره المكلف
- ٥٣٢ مخالفة ذلك توقع في محظورين:
- ٥٣٢ مخالفة قصد الشارع وسد أبواب التيسير عليه
- ٥٣٢ بيان ذلك من أوجه
- ٥٣٢ الأول والثاني
- ٥٣٣ - ٥٣٢ الاستدلال عليه
- ٥٣٦ الثالث: طالب المخرج من وجهه طالب لما ضمن له الشارع النجح فيه
- ٥٣٧ الرابع: أن المصالح التي تقوم بها أحوال العبد لا يعرفها حق معرفتها إلا خالقها
- ٥٣٨ **المسألة التاسعة:**
- ٥٣٨ أسباب الرخص ليست بمقصودة التحصيل ولا الرفع
- ٥٣٩ **المسألة العاشرة:**
- إذا كانت الرخصة مباحة بمعنى التخيير بينها وبين العزيمة صارت العزيمة معها من الواجب المخير
- ٥٣٩ إذا كانت بمعنى رفع الحرج فالعزيمة على أصلها من الوجوب
- ٥٣٩ مثل حكم الحاكم والعمل بالبيّنات
- ٥٤١ قاعدة رفع الحرج مطلقاً
- ٥٤١ **المسألة الحادية عشرة:**
- ٥٤١ العزائم مطردة مع العادات الجارية
- ٥٤٢ الرخص جارية عند انخراق العوائد
- ٥٤٢ توضيح ذلك بالأمثلة

٥٤٣	الكرامات
٥٤٤	اختيار النبي صلى الله عليه وسلم السير مع مجاري العادات
٥٤٦	فائدة الخوارق
٥٤٧	حال الأولياء مع الكرامات
٥٤٩	تعذرهم منها
٥٥٠	نهاية الجزء الأول
